

الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

الواقع، المعوقات وسبل التفعيل - دراسة ميدانية-

Economic intelligence in the service of Algerian small and medium enterprises: Reality, Obstacles and Ways to Activate - Field study-

L'intelligence économique au service des petites et moyennes entreprises algériennes: Réalité, obstacles et moyens d'activation - Étude de terrain-

د. / القيني عز الدين *

تاريخ قبول النشر: 2019/11/25

تاريخ استلام المقال: 2019/10/14

Abstract:

The aim of this study is to assess the course of the development of the concept of economic intelligence, and to introduce the concept of SMEs and their relationship to economic intelligence, and Then diagnose the reality of applying economic intelligence to a sample of small and medium enterprises from Blida. The study concluded that there is no effective database of economic intelligence in Algeria because of its recent emergence, and that SMEs suffer from a number of obstacles that prevent them from coping with the economic developments.

Key words: Vigilance, Influence, Protection and economic security, Economic intelligence, Small and Medium Enterprises.

* أستاذ محاضر (أ) - جامعة البليدة 2

Abstract:

Cette étude vise à évaluer le cours de l'évolution du concept de l'intelligence économique et de présenter le concept de PME et leurs relations avec l'intelligence économique, puis à diagnostiquer la réalité de l'application de l'intelligence économique à un échantillon de petites et moyennes entreprises de la wilaya de Blida. L'étude a conclu qu'il n'existait pas de base de données efficace sur l'intelligence économique en Algérie en raison de sa récente émergence et que les PME rencontraient un certain nombre d'obstacles qui les empêchaient de suivre le rythme de l'évolution économique.

Mots clés: Vigilance, Influence, Protection et sécurité économique, Intelligence économique, Petites et Moyennes Entreprises (PME).

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مسار تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي، وتقديم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالذكاء الاقتصادي، ثم تشخيص واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ولاية البليدة. وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود قاعدة بيانات فعالة للذكاء الاقتصادي في الجزائر بسبب حداثة ظهوره، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المعوقات التي تحول دون مواكبتها للتطورات الاقتصادية الحاصلة.

الكلمات المفتاحية: اليقظة، التأثير، الحماية والأمن الاقتصادي، الذكاء الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مخطط المقال:

مقدمة

1) الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1) عموميات حول الذكاء الاقتصادي

2-1) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانة الذكاء الاقتصادي فيها

2) واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة ميدانية

1-2) المجتمع وهيكل الدراسة

2-2) معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

3-2) اختبار فرضية الدراسة

خاتمة

مقدمة:

في إطار سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق حصة سوقية مناسبة وكذا الاستمرارية والبقاء، اتبعت عدة طرق كالإبداع والابتكار، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال كمصدر لجمع المعلومات المفيدة، واعتماد مبدأ الحيطة والحذر لحماية ممتلكاتها الإبداعية الفكرية وكذا المادية، وذلك بتفعيل نظام الذكاء الاقتصادي والذي يركز على تحديد المعلومات المراد تحصيلها ومصادرها ومن ثم جمعها ومعالجتها وتوزيعها على الجهات المختصة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب من طرف الشخص المناسب. ومن ناحية أخرى، لجأت الجزائر إلى دعم وتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقتناعها بأنها الوسيلة التنموية الأنجع، ومع ذلك يبقى أمام هذا النوع من المؤسسات معوقات عديدة كنفق الموارد المالية. بالإضافة إلى عدم تبنيها نظام الذكاء الاقتصادي الذي يعتبر كأحد أهم الأنظمة المعلوماتية التي تنتج معلومات مفيدة حول محيطها، فهو بذلك سلاح استراتيجي يدعم بقاء واستدامة هذا النوع من المؤسسات.

ووفقا لما سبق، جاء هذا البحث محاولا الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

وكإجابة أولية على التساؤل المطروح، تم اعتماد الفرضية التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي بأبعاده مجتمعة (النقطة، الحماية والأمن، الضغط والتأثير) في أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يهتم الذكاء الاقتصادي بتحليل المنافسة الحالية والمحتملة، وذلك من أجل أن تكتسب المؤسسة معرفة معمقة عن السوق ومنافسيها، وأن مرحلة جمع المعلومات، مرحلة معالجة المعلومات وإيصالها للمختصين هي ضمن إستراتيجيتها. ولعل أهم ما يميز اعتماد منظور الذكاء الاقتصادي هو ضرورة الحاجة إليه في محيط يشهد تزايداً متنامياً للمنافسين والخصوم، هذا ما أدى إلى اعتبار أن المؤسسات والمجتمعات التي تتحكم في المعلومات وتحسن إدارتها هي التي نجحت في فرض نفسها على المستوى الإقليمي والعالمي¹. لهذا الأمر تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاهدة لتبني الذكاء الاقتصادي. معنى هذا أن الذكاء الاقتصادي يتمحور حول ثلاث شبكات: شبكة من الملاحظين المحترفين في المعلومة الوثائقية المكلفين بالبحث وجمع ونشر المعلومات، شبكة من المحللين الخبراء المكلفين بالوصول لتحقيق قيمة للمعلومات، وشبكة من صناع القرار².

1-1) عموميات حول الذكاء الاقتصادي:

أول بدايات نظام الذكاء الاقتصادي كان في بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر، نابع من الفكر العسكري، ليتم ترجمته بعد ذلك إلى ذكاء تسويقي كمرحلة أولى ثم إلى ذكاء الأعمال في مرحلة موالية³. ومنذ سنة 1950، طورت اليابان نظام الذكاء الاقتصادي، وتعتبر البلد الأول الذي اعتمد اعتماداً مطلقاً على تبادل المعلومات كأساس لتطوره وكان هذا بفعل وزارة التجارة الدولية والصناعة بمساعدة منظمة التجارة الخارجية اليابانية³.

* في سنة 1958، وضع أحد رواد علم المعلومات، الألماني "H.P. LUHN" نظام الذكاء الاقتصادي تحت مسمى "ذكاء الأعمال-business intelligence". أما "F. J. Aguilar"، فقد طور نظام الذكاء حيث قام بدراسة ثنائية اليقظة- الذكاء سنة 1963، واعتبر أن اليقظة تجمع بين الحراسة والبحث. ليأتي بعده Harold "WILENSKY" (1967) والذي قدم أول تعريف للذكاء الاقتصادي في كتابه "Intelligence 'l' Organisationnelle". وفي 1980، برز الباحث الأمريكي "Michael E. PORTER"، حيث طور مفهوم الذكاء الاقتصادي من خلال اهتمامه بتحليل المنافسة الحالية والمحتملة، وفي (1990) كانت بداية ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي في فرنسا، من قبل "Anguilar KEEGAN"، واستمر المفهوم يتطور لغاية ما جاء تقرير Revel (2013) مضمونه تطوير التأثير المعباري الدولي الاستراتيجي لفرنسا. للمرجع، ارجع للهامش 1.

✦ مفهوم الذكاء الاقتصادي:

الذكاء الاقتصادي بصفته البحث عن المعلومات واستغلالها لتحقيق هدف اقتصادي موجود منذ القدم، ففي التاريخ ارتبط هذا المفهوم بالاكشافات والتجارة وبالمعلومات التي يأتي بها الرحالة والتجار وقد شكلت كتابات الرحالة مصادر مهمة للمعلومات للدول وللمؤسسات⁴. ولطالما كان تعريف الذكاء الاقتصادي موضوع مناقشة نظرية وعملية مكثفة. تعددت واختلفت تعريفات الذكاء الاقتصادي:

- هو نشاط إنتاج المعرفة الذي يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة، التي يتم جمعها وإنتاجها في سياق قانوني ومن مصادر مفتوحة⁵؛
- هو مجموع الأعمال المرتبطة بالبحث عن المعلومة ومعالجتها ونشر المفيدة منها للأعوان الاقتصاديين لخدمة المؤسسة، ويكون ذلك بطريقة قانونية مع توفير الحماية الأساسية لممتلكات المؤسسة في أحسن الظروف سواء من حيث الوقت، الجودة، أو التكلفة⁶؛
- هو "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة، بث وحماية المعلومة المفيدة للأعوان الاقتصاديين والمتحصل عليها بطريقة قانونية، ويشمل مختلف نشاطات اليقظة، وحماية الممتلكات، والإدماج الدقيق لاستراتيجيات التأثير، والحقائق الثقافية الخاصة بكل مؤسسة وكل منطقة"⁷؛
- أنه يعتمد على تزويد المعلومة المناسبة للشخص المناسب في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار المناسب والقيام بالتصرف المناسب والمثالي، وبالتالي التوجه المناسب والملائم للمؤسسة⁸؛
- هو سيروية تقدم العلاقة بين المؤسسة وبينتها، والتي تجيب على وظائف المنظمة واستعمالها تكنولوجيا المعلومات التي تزودها بالمعلومات الإستراتيجية النافعة⁹؛
- "هو وسيلة تحكم وسيطرة على المعلومة الإستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى المنافسة وأمن المؤسسات واقتصاد الدولة"¹⁰؛

* تعريف Harold WILENSKY (1967) في كتاب بعنوان الذكاء التنظيمي.

** أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي لـ "Henri MARTRE" (1994).

*** تعريف "Philippe CLERC".

**** تعريف Michael PORTER الأستاذ والباحث بجامعة Harverd (1980) الذي قدم تعريفا أكثر دقة.

***** تعريف (1990) H. LESCA.

***** تعريف Alain JUILLET (2005).

من خلال ما سبق، يمكننا استخلاص تعريف شامل للذكاء الاقتصادي وهو كالاتي: الذكاء الاقتصادي: هو عبارة عن نظام دفاع - هجوم يرتكز على الاستغلال الأمثل للمعلومات، بعد جمعها وتحليلها ومعالجتها من طرف الأعداء الاقتصاديين من أجل دعم اتخاذ القرارات، لتحقيق تنافسية عظمى للمؤسسة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار عاملي: الوقت المناسب والشخص المناسب عند استخدام المعلومة النهائية وكذا مشروعيتها".

✦ عناصر الذكاء الاقتصادي:

توافقت وجهات نظر العديد من الباحثين كون اليقظة والتأثير والحماية والأمن الاقتصادي عناصر الذكاء الاقتصادي، ولعل أبرز هؤلاء نجد "Sylvianne DESCHARMES" المسؤول عن اليقظة الصناعية على مستوى (l'ARIST)، و "Alain JUILLET" المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا، إضافة إلى "Philippe CLERC" المقرر العام السابق لدى المحافظة العامة للدفاع الفرنسي. وعليه يرتكز الذكاء الاقتصادي على ثلاثة دعائم ومحاور مترابطة وهي:

■ اليقظة:

المقصود بها تعبئة طرق وأدوات المراقبة ذات الصلة بكشف وتحليل ومعالجة المعلومات المرتبطة بنشاط السوق وأصحاب المصالح من فرص ومخاطر وتهديدات، وأيضاً الزبائن والموردون والمنظمات الحكومية وغير الحكومية¹¹. وهي أيضاً "عملية منظمة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة، تساعد في دعم القرارات من أجل تنمية، تطوير المؤسسة، ضمان بقائها وتحسين تنافسيتها من خلال جمع، معالجة المعلومات ونشر المعرفة المفيدة للتحكم في المحيط الخارجي، فهي تهدف لمراقبة وتحليل البيئة التنافسية واكتشاف نقاط الضعف وتبيان التوجهات اللازمة، كما يمكن استخدامها لاستباق التهديدات والفرص، وهذا يعني الحد من عدم اليقين"¹².

■ التأثير:

"إن إستراتيجية التأثير تشمل الأنشطة التي تنفذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من قبل الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية و/أو الدول لتوجيه القرارات في الاتجاه المطلوب"¹³، كما أنه حسب "BILLON J-L, ARANCHA G" استخدام المعلومة المتاحة من أجل اتخاذ القرار الفعال والناجح، لجعل بيئتها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ومن أهم وسائل التأثير هو الضغط أو ما يعرف بـ: "Lobbying".

■ الحماية والأمن الاقتصادي:

تواجه المؤسسة في محيطها ذكاء اقتصاديا من منافسيها، إذ يجب عليها أن تدمج في إستراتيجيتها عملية أمنية اقتصادية بما في ذلك مراقبة وحماية المعرفة والتقنيات الرئيسية للمؤسسة، فضلا عن أمن أنظمتها المعلوماتية وبياناتها الرئيسية (الملفات والخطط والتسويق والإستراتيجية التجارية)¹⁴. بعد عرض عناصر الذكاء الاقتصادي، نستنتج أن العنصرين الأوليين (اليقظة- التأثير) تشكلان نظام الهجوم للمؤسسة، أما العنصر الثالث فيمثل نظام دفاع.

1-2) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانة الذكاء الاقتصادي فيها:

إن تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور فعال في تطوير منتج جديد وتحسين الأداء واتخاذ القرارات والحصول على ميزة تنافسية، وخلق التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين. وأن استغلال المعلومة من طرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة يضمن لها حماية الممتلكات التكنولوجية.

✦ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين مفهومها وواقعها في الجزائر:

لقد أصبح من صعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة لأخرى، وحتى من هيئة لأخرى، اعتمادا على عدة معايير من بينها معياري رأس المال وعدد العمال، وفيما يلي سوف نستعرض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي والمشرع الجزائري.

■ تعريف الاتحاد الأوروبي:

يعرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة تضم أقل من 250 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير. حيث نجد أنه اعتمد

على معيار ثلاثي الأبعاد: رقم الأعمال، مجموع الميزانية ودرجة استقلالية المؤسسة، وكان ذلك في أفريل 1996¹⁵.

■ التعريف الجزائري:

وفق المادة 05 من القانون 02-17 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات وتشغل من واحد 1 إلى مائتين وخمسين 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة 4 مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري، وأن تستوفي معيار الاستقلالية"¹⁶.

ويقصد في مفهوم هذا القانون، المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد اعتمد المشرع التصنيفات التالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى أربعة مليار دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون ومليار دينار جزائري¹⁷؛
- ✓ المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري¹⁸؛
- ✓ والمؤسسة الصغيرة جدا (المصغرة) هي مؤسسة تشغل من شخص إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري¹⁹.

✦ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الذكاء الاقتصادي والتجسس الاقتصادي:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وعلى غرار المؤسسات الوطنية والكبيرة تهتم بالذكاء الاقتصادي، ولكن للأسف هناك غياب للتوعية والتحسيس بالموضوع ومسيري هذه المؤسسات غير ملمين بالنتائج الايجابية للذكاء الاقتصادي على المؤسسة ولا يتطلب

الأمر إلا المساعدة من أجل تطور أحسن. كما أن الذكاء الاقتصادي في الجزائر يختلف حسب طبيعة المؤسسة فكلما زادت التنافسية زادت الحاجة إليه. يرتبط مفهوم ومعنى "الذكاء الاقتصادي" في الجزائر بمدى توسع وانتشار ثقافة هذا الموضوع في عالم الأعمال الاقتصادي للمؤسسات، لأن الموضوع لم يظهر إلا في السنوات الأخيرة الماضية، كما أن مفهوم الذكاء الاقتصادي ظهر في الجزائر من خلال المصطلح المعروف بالتجسس الاقتصادي، فما الذي يجري بالمؤسسة الجزائرية، أهو الذكاء الاقتصادي أم التجسس الاقتصادي وأيهما أصوب إلى الحقيقة؟

تقوم مختلف المؤسسات الجزائرية ومصالحها مهما كان طابعها صناعيا، تجاريا، ماليا أو خدماتيا بتجميع المعلومات حول منافسيها ومحيطها الخارجي باستعمال المصدرين الرسمي وغير الرسمي، لكن الأكثر شيوعا هو المصدر "غير الرسمي" والمتمثل في الاستماع المتقن والتجسس من خلال عقد الشبكات "غير الرسمية" خارج إطار المؤسسة، لكن غالبا ما يكون أصل هذه المعلومة "كذبة" أو إشاعة، أو اختلاقا من الخيال من طرف الأشخاص والمؤسسات الممونة بالمعلومات غير الرسمية، لذلك يجب الحذر أثناء أخذ هذه المعلومات غير الرسمية بعين الاعتبار عند القيام بتغيير أو تعديل قرارات المؤسسة المستقبلية للمعلومات غير الرسمية عن منافسيها، قبل أن تقع في الفخاخ المنصوبة إليها من خلال ما يسمى بالتعتيم المعلوماتي، والذي يعني تسريب بعض المؤسسات عن معلومات خاطئة حول خططها الاقتصادية المتبعة قصد إيقاع المنافس في المأهات بالتالي تعتميم المعلومات عليه، وبالمعنى اللغوي يمكننا أن نقول إخفاء أو حجب المعلومات الحقيقية عن المؤسسة المنافسة²⁰.

2) واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة ميدانية:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الراهنة إلى تفعيل وتحسين قراراتها وضمان اتخاذ قرارات سليمة في التوقيت المناسب وبالأسلوب المناسب وتسمح لها بتحسين أدائها الاقتصادي والمالي وحصولها على ميزة تنافسية هامة²¹.

2-1) المجتمع وهيكل الاستبيان:

نظرا لأن دراسة المجتمع بأكمله يكون مكلفا أحيانا أو مستحيلا أحيانا أخرى فإننا لجأنا إلى اختيار جزء من ذلك المجتمع لإجراء الدراسة عليه، أي اختيار عينة من المجتمع وفق خصائص محددة على أمل أن تمثل تلك العينة مجتمع الدراسة بأكمله، وإن كان التمثيل الكامل مستحيل. فالعينة المنتقاة تساعد على الوصول إلى تصور مقبول علميا عن مجتمع الدراسة.

عرض الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية البليدة والمقدر عددها 20865 مؤسسة، بغية معرفة واقع نظام الذكاء الاقتصادي فيها. وكانت عينة الدراسة لهذا المجتمع في عدد أفرادها عشوائيا بـ 80 مؤسسة، علما أننا قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان على 97 مؤسسة:

- استرجعنا 91 استمارة (نسبة 93.81% من إجمالي القوائم الموزعة)؛
- استبعاد 11 استمارة غير صالحة؛
- وبقيت 80 استمارة أي ما نسبته 82.47% قابلة للدراسة.

* تمثل المؤسسات ذات الشخصية المعنوية، لمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, «Bulletin d'information statistique de la PME», n°31, novembre 2017.

ولغرض تحقيق هدف الدراسة، قمنا بتقسيم هذا الاستبيان إلى خمسة محاور موزعة فس شكل التالي:

- المحور الأول
يضم بيانات حول المستقصى منهم (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) وبيانات المؤسسة (نوع المؤسسة، نوع النشاط، عمر المؤسسة).
 - المحور الثاني
يقدم نظرة عامة حول نظام الذكاء الاقتصادي وعناصره في المؤسسات.
 - المحور الثالث
يضم بيانات حول أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - المحور الرابع
يضم بيانات حول معوقات تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي.
 - والمحور الخامس
يضم اقتراحات مساعدة في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي.
- وتم استخدام سلم ليكارت ذو التدرج الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيب وهي:

الجدول 01 - توزيع مقياس ليكارت الخماسي على الإجابات المقترحة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفراء، 1430م، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، ص7.

من أجل اختبار مدى الموثوقية في الفقرات المستخدمة في الدراسة فإن الباحث قد قام باستخدام كل من معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق، فمعامل الثبات بقيس مدى الاتساق والثبات الداخلي للعناصر التي تقيس متغيرات الدراسة، أما معامل الصدق الذي يتم حسابه من خلال جذر معامل ألفا كرونباخ، فهو يوضح مدى مصداقية إجابات المستقصى منهم. والجدول التالي يوضح معامل الثبات والصدق لقائمة الاستبيان.

الجدول 02 - معامل ألفا كرومباخ لمجالات الدراسة

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد الفقرات	رقم المحور
0.942	0.889	08	الثاني
0.849	0.722	09	الثالث
0.797	0.636	08	الرابع
0.942	0.889	08	الخامس
0.934	0.874	33	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول، أن معامل الثبات للمحور الثاني والخامس يفوق 0.80 فهذا يعني أنه يتمتع بثبات ممتاز، أما المحور الثالث ذو معامل ثبات أكبر من 0.70 أي أنه يتمتع بثبات جيد، في حين أن المحور الرابع والذي معامل ثباته يفوق 0.60 فإنه يتمتع بثبات مقبول. في حين جاء معامل الثبات للاستبيان ككل بـ 0.874 أي أنه يتمتع بثبات ممتاز.

2-2) معالجة وتحليل نتائج الاستبيان:

نحاول تقييم الوضع الحالي لنظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عينة الدراسة)، وذلك من خلال التعرف على آراء واتجاهات المسيرين. ويضم تحليل البيانات العامة على بيانات حول المستقصى منهم (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) وبيانات حول المؤسسة (نوع المؤسسة، نوع النشاط، عمر المؤسسة).

الجدول 03 - تحليل البيانات العامة

المتغير	فئات المتغير	التوزيع التكراري	النسبة %
بيانات تخص المستقصى (مسير المؤسسة)	الجنس	ذكر	82.5
		أنثى	17.5
	المؤهل العلمي	دون شهادة	8.75
		تكوين مهني	16.25
		ليسانس أو مهندس	70
		ماجستير	05
		دكتوراه	00
	خبرة المستقصى	أقل من 5 سنوات	25
		5-10 سنوات	42.5
		10-15 سنة	05
		أكثر من 15 سنة	27.5
بيانات تخص المؤسسة	نوع المؤسسة	مصغرة	12.5
		صغيرة	37.5
		متوسطة	50
	نوع النشاط	صناعي	52.5
		تجاري	30
		خدمي	12.5
		مقاولاتي	05
	عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	20
		5-10 سنوات	12.5
		10-15 سنة	22.5
		أكثر من 15 سنة	45

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول، أن جل المستقصيين تكور (82.5%)، في حين أن 70% لديهم شهادة ليسانس أو مهندس، وأن 75% من المستقصيين تتجاوز خبرتهم 05 سنوات، وهو مؤشر جيد يساعدنا في الحصول على إجابات لأسئلة الاستبيان بنوع من الدقة، في حين أن 50% من المؤسسات المكونة للعيينة هي مؤسسات متوسطة، تمتاز بتمركز جيد في السوق، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 37.5% ثم المؤسسات المصغرة بنسبة 12.5%.

تتنمي عينة الدراسة لكل القطاعات الاقتصادية: 52.5% تنتمي للقطاع الصناعي و30% للقطاع التجاري، و12.5% للقطاع الخدماتي. وأن 77.5% من مؤسسات العينة تتجاوز عمرها 10 سنوات (اكتسبت خبرة ومكانة في السوق)، في حين أن 20% من المؤسسات عمرها لا يتجاوز 5 سنوات.

✦ نظام الذكاء الاقتصادي وعناصره في المؤسسات:

يتضمن هذا الجزء تحليل الوضع الراهن للذكاء الاقتصادي عند مسيري المؤسسات، كما يلي:

الجدول 04 - الإحصاءات الوصفية للذكاء الاقتصادي في مؤسسات العينة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1. الذكاء الاقتصادي هو بقطعة إستراتيجية	4.13	0.822	7	موافق
2. تساهم البقطة في مراقبة تطور السوق والحصة السوقية	4.18	0.813	6	موافق
3. الذكاء الاقتصادي هو نظام معلوماتي	4.35	0.770	4	موافق تماما
4. تساهم حماية المعلومات في تقليص التكاليف وتطوير المنتجات	4.45	0.770	1	موافق تماما
4. يساهم أمن وتأمين المعلومات في تدعيم وتطوير الميزة التنافسية	3.65	1.051	8	موافق
5. ينظم الضغط والتأثير عملية الإبداع وإدارة المعارف والمعلومات	4.35	0.580	3	موافق تماما
6. يخلق الضغط والتأثير التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين	4.38	0.540	2	موافق تماما
7. يضمن الضغط والتأثير المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات	4.33	0.764	5	موافق تماما
المعدل العام	4.22	0.755	/	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على مخرجات spss.

يظهر الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 3.65 و 4.45 بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.540 و 1.051 ويعني ذلك أن إجابات أفراد العينة على عبارات المحور تشكل قبول مرتفعا. أما المتوسط العام للمحور ككل، فقد بلغ 4.22 بانحراف معياري 0.755، ويشير ذلك إلى نسبة قبول مرتفعة، مما يشير إلى اتفاق كبير لدى أفراد العينة بأن الذكاء الاقتصادي يمثل اليقظة الإستراتيجية وهو نظام معلوماتي وأن الضغط والتأثير يضمن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات. وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم 4 بـ 4.45 بانحراف معياري 0.770 حيث يرى أفراد العينة بأن حماية المعلومات تساهم في تقليص التكاليف وتطوير المنتجات، بينما كان أضعف متوسط 3.65 للفقرة رقم 5 بانحراف معياري 1.051، حيث نجد أن الأفراد موافقون على أن أمن وتأمين المعلومات يساهم في تدعيم وتطوير الميزة التنافسية. ونستنتج أن أفراد العينة متفقون تماما على أن اليقظة، حماية المعلومات والضغط والتأثير تشكل عناصر الذكاء الاقتصادي.

✦ أنشطة ومهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتضمن تشخيص لأنشطة المؤسسات ذات الصلة بالذكاء الاقتصادي، كما يلي:

الجدول 05 - الإحصاءات الوصفية لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الإنجاز
1. ضرورة القيام بمراقبة تطور السوق الذي تشغلون به	4.38	0.667	3	موافق تماما
2. ضرورة مراقبة حركة الأسواق المالية وأسواق المواد الأولية التي يمكن أن تؤثر في مؤسستكم	4.33	0.971	4	موافق تماما
3. ضرورة مراقبة التغيرات القانونية، الاجتماعية والثقافية	4.23	0.733	5	موافق تماما
4. من الضروري تزويد أجهزة الإعلام الألي بالمؤسسة ببرمجيات للحماية من الفيروسات والاختراقات	4.63	0.490	1	موافق تماما
5. وجوب تشفير المعلومات الحساسة وتخضعونها لوسائل حماية خاصة	4.43	0.712	2	موافق تماما
6. عدم استعمال شبكات التواصل الاجتماعي للحديث عن مؤسستكم، عدى استعمالها في الإطار التسويقي وفق خطط مدروسة	3.78	0.712	9	موافق
7. وجود سياسة سعي دائم لتطوير شبكات لتبادل المعلومات خارج المؤسسة	3.90	0.928	8	موافق
8. ضرورة تحديد الأطراف المستهدفة عبر اتصالاتكم التآثري	3.90	0.900	7	موافق
9. لابد من المراقبة الدائمة للاتصال التآثري لبينتكم الخارجية	4.08	0.797	6	موافق
المعدل العام	4.18	0.818	/	موافق

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على مخرجات spss.

يظهر الجدول، أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 3.78 و 4.63 بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.490 و 0.971، ويعني ذلك أن الإجابات على عبارات هذا المحور تشكل نسبة قبول عادية، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ 4.18 بانحراف معياري 0.818. ووفقا لمقياس الدراسة، فإن نسبة قبول عادية، مما يشير إلى اتفاق مقبول لدى أفراد العينة بضرورة القيام بمراقبة تطور الأسواق التي يمكن أن تؤثر في مؤسستهم، ومراقبة التغيرات القانونية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة وجوب تشفير المعلومات الحساسة. وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم 4 ب 4.63 وبانحراف معياري 0.490 حيث يرى أفراد العينة بأنه من الضروري تزويد أجهزة الإعلام الألي الخاصة بالمؤسسة ببرمجيات للحماية من الفيروسات والاختراقات، بينما كان أضعف متوسط 3.78 للفقرة رقم 6 بانحراف معياري 0.712. وأن أفراد العينة موافقون على عدم استعمال شبكات التواصل الاجتماعي للحديث

عن مؤسستهم، عدى استعمالها في الإطار التسويقي وفق خطط مدروسة، ومتفقون على إلزامية القيام بكل الأنشطة ذات الصلة بالذكاء الاقتصادي.

✦ المحور الرابع: معوقات الذكاء الاقتصادي:

يضم هذا الجزء بعض العبارات التي تمثل نقاط ضعف في عملية تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي كالتالي:

الجدول 06 - الإحصاءات الوصفية لمعوقات الذكاء الاقتصادي في مؤسسات العينة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
ضعف السياسة التمويلية في المؤسسة	3.18	1.083	7	محايد
غياب الكفاءات في هذا المجال في المؤسسة	3.48	1.132	4	موافق
غياب الاتصال الفعال بين العمال يؤدي إلى احتكار المعلومة	3.85	1.189	1	موافق
سيطرة القوى الكبرى في الدولة على المعلومات باعتبارها أداة للسلطة والتأثير	3.83	0.958	2	موافق
غياب ثقافة المعلومات وأهميتها في التطوير لدى قادة المؤسسات	3.48	1.219	5	موافق
ضعف إستراتيجية واضحة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه غياب المنافسة	3.33	1.141	6	محايد
الاهتمام بالربح العاجل على حساب التكوين والتطوير	3.58	1.338	3	موافق
رضى المؤسسة بالوضعية الحالية وعدم التطلع للتطور	2.35	1.442	8	غير موافق
المعدل العام	3.38	1.187	/	محايد

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على مخرجات spss.

يظهر الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 2.35 و 3.85، بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.958 و 1.442 ويعني ذلك أن إجابات أفراد العينة على عبارات المحور تراوحت بين "غير موافق" و "موافق"، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ 3.38 بانحراف معياري 1.187. ووفقا لمقياس الدراسة، فإن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين هو في درجة الحياد. وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم 3 ب 3.85 وبانحراف معياري 1.189 حيث يرى أفراد العينة بأن غياب الاتصال الفعال بين العمال يؤدي إلى احتكار المعلومة، بينما كان أضعف متوسط 2.35 للفقرة رقم 8 بانحراف معياري 1.442، حيث نجد أن أفراد العينة غير

موافقون على أن رضا المؤسسة بالوضعية الحالية وعدم التطلع للتطور. أما الفقرتين 1 و 6، ضعف السياسة التمويلية في المؤسسة وضعف إستراتيجية واضحة في قطاع هذه المؤسسات ومنه غياب المنافسة، فقد أبدى أفراد العينة موقف الحياد اتجاهها. ونستنتج وجود اتفاق على ضعف المؤسسات من جانب عناصر الذكاء الاقتصادي نتيجة غياب ثقافة المعلومات وأهميتها، والكفاءات والاتصال الفعال بين العمال.

❖ أساليب تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أدرجنا في هذا المحور بعض العبارات تمثل أساليب تساهم في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 07 - الإحصاءات الوصفية لأساليب تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في مؤسسات العينة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
1. تكوين عمل المؤسسة في المجال الذكاء الاقتصادي	4.13	0.822	7	موافق
2. التواصل مع مؤسسات الدولة المختصة في مجال توفير المعلومات	4.18	0.813	6	موافق
3. تحسين نظام المعلومات لدعم الذكاء الاقتصادي في المؤسسة	4.35	0.770	4	موافق تماما
4. توعية العمال بأهمية العمل الجماعي وتحفيزهم	4.45	0.770	1	موافق تماما
5. مراقبة الهيئات الحكومية لتبني المؤسسة عناصر نظام الذكاء الاقتصادي	3.65	1.051	8	موافق
6. تحسين الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة	4.35	0.580	3	موافق تماما
7. نشر ثقافة الوعي بأهمية جمع المعلومات وتبادلها بين العمال	4.38	0.540	2	موافق تماما
8. إرساء ثقافة الوعي بأهمية الذكاء الاقتصادي بين العمال	4.33	0.764	5	موافق تماما
المعدل العام	4.22	0.755	/	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على مخرجات spss.

يظهر من الجدول، أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 3.65 و 4.45، بانحرافات معيارية تراوحت بين 0.540 و 1.051 ويعني ذلك أن إجابات أفراد العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين "موافق" و "موافق تماما". أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ 4.22 بانحراف معياري 0.755، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المحور يشير إلى نسبة قبول عالية (تناسب موافق تماما). وكان أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم 4 ب 4.45 وبانحراف معياري 0.770

حيث يرى أفراد العينة بأن توعية العمال بأهمية العمل الجماعي وتحفيزهم هو أهم أساليب تفعيل الذكاء الاقتصادي، بينما كان أضعف متوسط 3.65 للفقرة رقم 5 بانحراف معياري 1.051، حيث نجد أن أفراد العينة موافقون على مراقبة الهيئات الحكومية لبنني المؤسسة عناصر نظام الذكاء الاقتصادي. نستنتج مما سبق، أن أفراد العينة متفقون تماما على أن الأساليب المقترحة يمكن لها تفعيل عناصر ومقومات الذكاء الاقتصادي في المؤسسة.

2-3) اختبار فرضية الدراسة:

الفرضية المطروحة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي بأبعاده مجتمعة (اليقظة، الحماية والأمن، الضغط والتأثير) في أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقبل القيام باختبار فرضية الدراسة نقوم بتكوين نموذج الدراسة المعبر عن العلاقة بين أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذكاء الاقتصادي، ثم نقوم بتقدير معاملات النموذج الرياضي وفي الأخير نقوم بتقييمه.

✦ تقدير نموذج الدراسة:

من خلال المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد العينة المشار إليها في الاستبيانات باستعمال برنامج (spss) تم تقدير النموذج (الانحدار الخطي البسيط)، والمتمثل في:

$$Y = 2.367 + 0.430X$$

✦ تحليل الانحدار البسيط لبيان واقع الذكاء الاقتصادي لهذه المؤسسات:

لاختبار العلاقة التأثيرية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع الذكاء الاقتصادي فيها سنجري اختبار ستيودنت، أي التأكد من معنوية معاملات النموذج (عند مستوى معنوية 0.05، وفي هذه الحالة لدينا الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم H_0 : معاملات النموذج غير معنوية $t_e < t_e$
- الفرضية البديلة H_1 : معاملات النموذج معنوية $t_e > t_e$

يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار مع العلم أن X يمثل المتغير المستقل (الذكاء الاقتصادي)، و Y يمثل المتغير التابع (أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

الجدول 08 - الانحدار البسيط لبيان أثر الذكاء الاقتصادي على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النموذج	معاملات غير معيارية		معامل معياري beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
	A	الخطأ المعياري			
الثابت	2.367	0.456		5.185	0.000
الذكاء الاقتصادي x	0.430	0.107	0.545	4.011	0.000

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج spss.

من الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة للمعلمة قدرت بـ 4.011 فيما كانت القيمة المجدولة تساوي 1.686، من هذا نستنتج أننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، وهذا ما يدل على معنوية معاملات النموذج وهو ما يؤكد وجود علاقة بين الذكاء الاقتصادي وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في حين أن $A_0 = 2.367$ وهي قيمة مقبولة اقتصاديا وتعني وجود أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلقائيا دون أثر الذكاء الاقتصادي، كما نلاحظ أن $A_1 = 0.430$ وهي موجبة وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي كلما زاد الذكاء الاقتصادي بوحدة واحدة زادت أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 0.430 وحدة في نفس الاتجاه.

✦ تقسيم النموذج:

- **معامل الارتباط:** من مخرجات spss واعتمادا على النتيجة الخاصة بمعامل الارتباط بين الذكاء الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن $r = 0.545$ ، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي نوعا ما بين المتغيرين؛

- اختبار فيشر: بعد استخراج دالة الانحدار وتقييم معلمات النموذج سنقوم باختبار صلاحية النموذج أي تقييم المعلمة الكلية، وذلك باعتماد الفرضيتين التاليتين:

▪ فرضية العدم H_0 : النموذج غير صالح للدراسة $t_e \leq t_{\alpha}$

▪ الفرضية البديلة H_1 : النموذج صالح للدراسة $t_e > t_{\alpha}$

وبناء على معطيات برنامج spss، نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة والتي قدرت بـ 16.089، وهي أكبر من القيمة الجدولية ومنه نرفض فرضية العدم أي أن النموذج صالح للدراسة، وهذا ما يؤكد أن قيمة معامل الارتباط المحصل عليها سابقا موضوعية أي أنه يوجد ارتباط بين الذكاء الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يؤدي لأن نقبل الفرضية المطروحة بصيغتها السابقة الذكر.

✦ قياس أثر عناصر الذكاء الاقتصادي على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لأجل ذلك نستخدم تحليل الانحدار المتعدد، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 08 - نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر عناصر الذكاء الاقتصادي في أنشطة هذه المؤسسات

مستوى T دلالة	قيمة T المحسوبة	معامل معيارى beta	معاملات غير معيارية		النموذج
			الخطأ المعيارى	A	
0.001	3.538		0.565	1.999	الثابت
0.401	0.851	0.240	0.177	0.151	اليقظة X1
0.755	- 0.315	0.084	0.188	- 0.059	الحماية والأمن X2
0.049	2.037	0.447	0.204	0.415	التأثير والضغط X3

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن تقدير معادلة خط الانحدار يكون كالاتي:

$$Y = 1.999 + 0.151X_1 - 0.059X_2 + 0.415X_3$$

$$(0.565) (0.177) (0.188) (0.204)$$

حيث أن:

X_1 المتغير المستقل الفرعي الأول: اليقظة

X_2 المتغير المستقل الفرعي الثاني: الحماية والأمن

X_3 المتغير المستقل الفرعي الثالث: التأثير والضغط

و Y المتغير التابع: أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال معادلة الانحدار المتعدد إلى أن المتغيرات المستقلة الفرعية تؤثر (ذات علاقة) في المتغير التابع (أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على النحو التالي:

- زيادة وحدة واحدة في المتغير المستقل الفرعي الأول اليقظة يؤدي بالزيادة في المتغير التابع (أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بمقدار 0.151؛
- زيادة وحدة واحدة في المتغير المستقل الفرعي الثالث الضغط والتأثير تؤثر بالزيادة في المتغير التابع (أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بمقدار 0.415؛
- وبينما تشير معادلة الانحدار المتعدد إلى أن المتغير المستقل الفرعي الثاني (الحماية والأمن) يؤثر بالسلب على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقدار 0.059.

كما يتضح من خلال قيمة المعامل المعياري أن قوة العلاقة بين اليقظة وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 0.240 أي 24%، في حين بين الحماية والأمن وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 0.084 أي 8.4%، أما بين الضغط والتأثير وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 0.447 أي 44.7%.

وبالنسبة لاختبارات معنوية معاملات الانحدار، يتضح من الجدول أن قيمة T المحسوبة 0.851 للمتغير المستقل الفرعي اليقظة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05، وأن قيمة T (-0.315) للمتغير المستقل الفرعي الحماية والأمن ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05، وأن قيمة T (2.037) للمتغير المستقل الفرعي الضغط والتأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05.

بناءً على ما تقدم فإنه يمكن اعتبار أن عنصر الضغط والتأثير هو أكثر عناصر الذكاء الاقتصادي توفراً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما عنصر اليقظة والحماية والأمن فإن تواجدهما ضعيف فيها.

خاتمة:

سعيًا من خلال هذه الدراسة إلى تقييم واقع عناصر الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلنا إلى أهمية نظام الذكاء الاقتصادي كوسيلة مساعدة على جمع البيانات وتحويلها إلى معلومات تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات المهمة والتي تضمن لها الاستدامة.

خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات:

- أفراد العينة متفقون تمامًا على أن اليقظة، حماية المعلومات والضغط والتأثير وهي تشكل عناصر الذكاء الاقتصادي مهمة للغاية تخدم مصلحة المؤسسة؛
- يرى أفراد العينة بأنه من الضروري تزويد أجهزة الإعلام الآلي الخاصة بالمؤسسة ببرمجيات للحماية من الفيروسات والاختراقات؛
- وجود اتفاق على ضعف المؤسسات (أفراد العينة) من جانب عناصر الذكاء الاقتصادي نتيجة غياب ثقافة المعلومات وأهميتها، والكفاءات والاتصال الفعال بين العمال؛
- أن أفراد العينة متفقون تمامًا على أن الأساليب المقترحة يمكن لها تفعيل عناصر ومقومات الذكاء الاقتصادي في المؤسسة، حيث يرى أفراد العينة بأن توعية العمال بأهمية العمل الجماعي وتحفيزهم هو أهم أساليب تفعيل الذكاء الاقتصادي.

وعلى ضوء النتائج السابقة، يمكن لنا تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تحسيس وتوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديات الوضع الاقتصادي الراهن وضرورة تغير آراء وتوجهات المسيرين تجاه أهمية المعلومات؛
- ضرورة اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالذكاء الاقتصادي، مع محاولة بناء نظام خاص به يكون مهيكلاً ومتكاملاً يتضمن العناصر الأساسية (اليقظة، الحماية والأمن، التأثير) يهدف إلى تزويدها بالمعلومات وحمايتها من أجل التأثير؛
- الاهتمام بالأساليب التي تساهم في تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في هذا النوع من، كالتواصل مع مؤسسات الدولة المختصة في مجال توفير المعلومات، تحسين نظام المعلومات لدعم الذكاء الاقتصادي، نشر ثقافة الوعي بأهمية جمع المعلومات وتبادلها بين العمال، إرساء ثقافة الوعي بأهمية الذكاء الاقتصادي بين العمال؛
- أن تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي يكون لها وجود قوي في السوق، يدعمها في ذلك امتلاكها نظام معلومات حول بيئتها الداخلية والخارجية، يساهم في اتخاذ القرارات، اكتشاف الفرص والتحديات ومعالجتها في الوقت المناسب.

الهوامش والمراجع:

1 BELLON Bertrand, «Quelques Fondements de L'intelligence Economique», Revue d'économie industrielle, N° 98, 1^{er} trimestre, France, 2002, p56, https://www.persee.fr/doc/rei_0154-3229_2002_num_98_1_1816.

2 JAKOBIK François, «Intelligence économique: La comprendre, l'implanter ; l'utiliser», Organisation, Paris, 2004, p. 290.

3 ارجع إلى:

- فيلالي أسماء، «الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات»، رسالة ماجستير في علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014، ص ص 4-5؛

- LARIVET Sophie, «Intelligence Economique enquête dans 100 PME», Vol. n° 02, L'harmattan, Paris, 2009, p. 23;

- Article, «Origine de l'intelligence stratégique», 06/08/2010,

http://www.intelligencestrategique.be/site/ase_is-fr/intelligencestrategique/origine-de-l-intelligence-strategique.html;

- Déléguee interministérielle à l'intelligence économique, «Références et notions-clés d'intelligence économique», Déléguee interministérielle à l'intelligence économique, 2015, p. 14.

https://www.entreprises.gouv.fr/files/files/directions_services/information-strategique-sisse/d2ie_reference_et_notion-cle-juillet.pdf.

4 عدي غني عبود الاسدي، الذكاء الاقتصادي، محاضرة بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2019/01/01، <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=3&lcid=82693>

5 GHALAMALLAH Ilheme, «Proposition d'un modèle d'analyse exploratoire multidimensionnelle dans un contexte d'Intelligence Economique», Thèse de Doctorat, spécialité: Informatique, Université Toulouse III- Paul Sabatier, 2009, p. 28.

6 MARTRE Henri, «Intelligence économique et stratégie des entreprises», Rapport du Groupe Commissariat général du Plan, Documentation Française, Paris, Février 1994, p. 11.

7 Article, «La Veille Stratégique», 13/10/2010,

[https://www.etudier.com/sujets/la-](https://www.etudier.com/sujets/la-veille-strat%C3%A9gique-les-yeux-et-les-oreilles-de-votre-entreprise/0)

[veille-strat%C3%A9gique-les-yeux-et-les-oreilles-de-votre-entreprise/0](https://www.etudier.com/sujets/la-veille-strat%C3%A9gique-les-yeux-et-les-oreilles-de-votre-entreprise/0).

8 العيداني الياس، «الذكاء الاستراتيجي كآلية لتعزيز وتدعيم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال المعاصرة: دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2014، ص 53.

9 LESCA Hembert, «la veille stratégique: Concepts et démarche de mise en place dans l'entreprise», Dunod, Paris, 2004, p. 65.

10 LEGENDRE Jean-Pierre, «L'intelligence économique: Guide pratique pour les PME», MEDEF, Paris, 2006, p. 5.

11 BILLON Jean-Louis & ARANCHA Gonzalez, «Guide de l'intelligence économique pour les TPE / PME en Cote d'Ivoire», PACIR, p. 10.

<https://portail-intelligence-afrique.com/wp-content/uploads/2017/07/guide-intelligence-economique-pour-les-tpe-pme-cote-d-ivoire.pdf>

12 LARIVET Sophie & BROUARD François «Des PME et pratiques d'intelligence économique et de veille stratégique», 5ième congrès international de l'académie de l'entreprenariat, Sherbrooke (Canada), les 4-5/10/ 2007 [livre pp. 3-5].

13 BENARFA Hajer & ZEBIRI Benslimane. «L'Intelligence Economique en action au sein de laboratoires pharmaceutiques: Une investigation à travers ses fonctions», Association Internationale de Management Stratégique. XIXème Conférence de l'AIMS, 2010, p. 6,

https://www.strategie-aims.com/events/conferences/2-xixeme-conference-de-l-aims/communications_by_author?author=Ben+arfa+Hajer

14 CLERC Philippe, «Enjeux et piliers de l'intelligence économique aujourd'hui», Guide Intelligence Economique TPE PME, CPCCAF, pp. 8-9, 25/04/2013,

<https://www.cci.fr/documents/10988/8024289/Guide+Intelligence+Economique+tpe+pme+-+cpccaff+-+itc+-+8eme-ateliers-de-la-cooperation-consulaire.pdf>

15 سلطاني محمد راشدي، «التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقع وأهميته وشروط تطبيقه -دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة-»، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006، ص 42.

16 المادة 05 من القانون 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 جانفي 2017م المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجريدة الرسمية، العدد 02-2017م).

17 المادة 08، مرجع سبق ذكره، القانون 17-02.

18 المادة 09، مرجع سبق ذكره، القانون 17-02.

- 19 المادة 10، مرجع سبق ذكره، القانون 02-17.
- 20 بن عنتر عبد الرحمان، «دور الدولة في تفعيل إستراتيجية الذكاء الاقتصادي في الجزائر»، المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات، الرباط، المملكة المغربية، يومي 22 و23 ديسمبر 2011، [كتاب الملتقى، ص 10].
- 21 بلحاج أمينة، «واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "مع دراسة حالة"»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة إستراتيجية والذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، 2015، ص 83.